

بيان العشر نقاط

1. يشكل تعاطي المخدرات¹ إحدى عوامل الخطورة المتعلقة بمجموعة كبيرة من النتائج السلبية التي تشمل الأمراض النفسية وغيرها من الأمراض، والانقطاع عن الدراسة والفشل الدراسي، وحوادث الطرق، والبطالة، وانخفاض مستوى الرضا عن الحياة ومشاكل العلاقات. يرتبط تعاطي المخدرات بالمشاكل الاجتماعية والصحية الأخرى؛ حيث يصاحب تعاطي المخدرات حدوث مشكلات أخرى وغالبًا ما يزيد من حدتها.
2. المهمة الأولى لأي سياسة مخدرات موجهة نحو الصحة العامة هي منع حدوث المشاكل المرتبطة بالمخدرات. تعد الاستراتيجيات البيئية التي تردع تعاطي المخدرات وتقلل من توافر المخدرات غير القانونية عنصرًا أساسيًا للوقاية. ولقد تبين أن الاستراتيجيات المجتمعية، التي تحث على خلق بيئات خالية من المخدرات وقواعد اجتماعية مساندة، تقلل من كل من استخدام المواد القانونية وغير القانونية. وينبغي استكمال الاستراتيجيات البيئية من خلال التعليم والوقاية القائمة على الأدلة إلى جانب المزيد من التدخلات المستهدفة التي تصل إلى أكثر الفئات المعرضة للخطر وإلى الحالات المستعصية من متعاطي المخدرات.
3. يشكل تعاطي المخدرات ضررًا على الشباب بشكل خاص. يبدأ تعاطي المخدرات عادة في سن المراهقة، مما يجعل الشباب الهدف الرئيسي للوقاية، أما الأضرار المتعلقة بالمخدرات فهي تؤثر على العالم بأسره.
4. تعاطي المخدرات لا يؤثر فقط على المتعاطي. غالبًا ما تكون الأسرة والأصدقاء هم أول من يتعرض للمشاكل الناجمة عن تعاطي المخدرات. بالإضافة إلى ذلك فإن تعاطي المخدرات له عواقب وخيمة على المجتمع بأسره، على سبيل المثال في مكان العمل، والمدارس، وعلى الطرق، ونظام العدالة الجنائية وعلى الخدمات الصحية والاجتماعية.
5. هناك حاجة إلى اتباع نهج شامل فيما يتعلق بالأضرار المتعلقة بالمخدرات، مع التركيز الشديد على الوقاية والتدخل المبكر، فضلًا عن إجراءات المكافحة، والخدمات الصحية، ومعالجة وإعادة تأهيل المتعاطين. تعد مشاكل المخدرات مستعصية على الحل بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بمشاكل الصحة النفسية، والجريمة، والحرمان، والإقصاء الاجتماعي. غالبًا ما يحتاج متعاطو المخدرات المستعصون إلى خدمات شاملة بما في ذلك الصحة، والإسكان، والتعليم والعمل. والنقطة الأساسية بهذا الصدد أن إدمان المخدرات ليس مشكلة صحية فقط أو مشكلة إجرامية فقط.
6. على الرغم من ذلك، فإن الغالبية العظمى من سكان العالم لا يتعاطون المخدرات. فبالنسبة إلى أكثر المخدرات غير القانونية المستخدمة على نطاق واسع، وهو القنب، لم يتعاطه إلا 4% فقط مرة واحدة على الأقل في العام الماضي مقارنة بنسبة تزيد عن 40% ممن يتعاطون الكحول.
7. نحن نعتقد أن التعافي هو أفضل وسيلة للأفراد الذين تعرضوا لمشاكل متعلقة بالمخدرات وذلك لتقليل خطر تعرضهم للمزيد من العواقب، ولتمكينهم من العمل بصورة فعالة في المجتمع، وللمشاركة في التعليم أو العمل أو الأنشطة الأخرى، ولإصلاح العلاقات مع أسرهم، وتمكينهم من الامساك بزمام أمور حياتهم. توفر زمالات التعافي المجتمعية، مثل مدمني الكحول المجهولين ومدمني المخدرات المجهولين، فرصًا هامة للمساعدة المتبادلة. مع ذلك، يجب أن توفر أنظمة العلاج مجموعة واسعة من الخدمات الفعالة لمساعدة من يتعاطون المخدرات في جهودهم من أجل التعافي. يجب أن تستند هذه الخدمات على نفس الأدلة الراسخة ونفس مبدأ عدم التمييز المتوقع في قطاعات أخرى من المنظومة الصحية.

1 للوفاء بأغراض هذا البيان يقصد بمصطلح "تعاطي المخدرات" الاستخدام غير القانوني وغير الطبي للمواد الخاضعة للرقابة. وتتضمن أمثلة "المخدرات" القنب، والكوكايين، والهيروين، والعديد من العقاقير المركبة التي يتم إساءة استخدامها مثل ميثامفيتامين والأفيون. وحيث إن الغرض من هذه الوثيقة إكمال معاهدات المخدرات الدولية الثلاث، لم يتم تضمين المواد المخدرة القانونية، والكحوليات، والتبغ، على الرغم أنها أيضًا تسفر عن ضرر بالغ.

8. يلعب تنفيذ القانون دورًا تكامليًا في الوقاية من تعاطي المخدرات وذلك عن طريق حماية السلامة العامة والحد من توافر المخدرات وردع تعاطي المخدرات بين الناس. يجب وضع عقوبات بديلة تتطلب الامتناع القسري ولكنها تقلل كذلك من تطبيق عقوبة السجن على الجرائم المتعلقة بالمخدرات، مثل محاكم العلاج من المخدرات. بدلاً من أن يشكل نظام العدالة الجنائية عقبة أمام التعافي، ينبغي أن يكون هذا النظام هو المحرك القوي للتعافي. ينبغي أن تمكن العقوبات البديلة الفرد ليصبح جسمه خالي من المخدرات وليصبح بعيداً عن عالم الجريمة وأن يكون عضواً مندمجاً داخل في المجتمع.

9. يحتاج التصدي لمشكلة المخدرات العالمية إلى تعاون دولي قوي. تضع المعاهدات الدولية الحالية لمكافحة المخدرات إطار عمل دولي لمكافحة الأضرار المتعلقة بالمخدرات وذلك من خلال خفض كلاً من عرض المخدرات وطلبها. ومع ذلك، هناك المزيد مما يمكن عمله للحد من أي عواقب غير مقصودة من النظام التشريعي الحالي وضمان الوصول إلى العلاج الطبي والأدوية الأساسية. إننا نعتقد أيضاً أن هناك حاجة للمزيد من التعاون الدولي لمعالجة المشاكل الناجمة عن أسواق الإتجار غير المشروع في المخدرات، مثل مكافحة غسيل الأموال والفساد، والجريمة الدولية المنظمة.

10. لتعزيز الصحة والسلامة العامة، من الضروري أن تلتزم الحكومات بالمعاهدات الثلاث الرئيسية لمكافحة المخدرات لعام 1961 و1971 و1988، وكذلك اتفاقية حقوق الطفل. نعتقد أن معاهدات الأمم المتحدة للمخدرات توفر الإطار الأمثل للحد من الاستخدام غير الطبي للمخدرات ومن آثاره السلبية العديدة. ونحث جميع الدول الأعضاء على الاعتراف بأن هذه المعاهدات تضع أساساً متيناً لاستحداث ابتكارات مستقبلية في سياسة المخدرات.

نطرح المبادئ التالية بإيجاز:

- (1) ينبغي على سياسات المخدرات منع الشروع في تعاطي المخدرات.
- (2) يجب على سياسات المخدرات احترام حقوق الإنسان (المتعاطين وغير المتعاطين على حد سواء) وكذلك مبدأ التناسب.
- (3) ينبغي على سياسات المخدرات تحقيق التوازن بين الجهود المبذولة للحد من تعاطي المخدرات ومن عرضها.
- (4) ينبغي على سياسات المخدرات حماية الأطفال من تعاطي المخدرات.
- (5) ينبغي على سياسات المخدرات ضمان الحصول على المساعدة الطبية وخدمات العلاج والتعافي.
- (6) ينبغي على سياسات المخدرات ضمان الحصول على العقاقير الخاضعة للرقابة لأغراض علمية وطبية مشروعة.
- (7) ينبغي على سياسات المخدرات ضمان تنسيق الاستجابات الطبية والقضائية مع هدف الحد من تعاطي المخدرات والعواقب المتعلقة بالمخدرات.